# Disciplinary Responsibility of the Legal Translator in UAE Legislation Analytical Study

**Sultan Abdalla Binsaho Alsuwaidi**
**University of Sharjah**
aalnaeayseh@sharjah.ac.ae du

**Abdulellah Al Nawayseh**
**Faculty Of Law / Mutah University**
U19106096@sharjah.ac.ae du

**Accepted Date: 18/2/2025.** **Publication Date: 25/2/2026.**

**This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License**

## Abstract

This research on the disciplinary responsibility of legal translators under UAE legislation addresses the legal and ethical aspects that govern the work of translators in legal fields. The study begins by defining the legal translator as a specialist in translating legal documents and judicial texts, requiring the qualifications necessary to understand legal terminology.

The research also reviews the applicable laws and regulations in the UAE that regulate the work of translators, such as the Translator Law and regulations concerning public employees.

The research distinguishes between disciplinary responsibility (internal) and legal responsibility (external). The former pertains to violations related to professional ethics or conduct, while the latter concerns legal infractions. The study analyzes various types of violations that legal translators may commit, such as errors in translation, misjudgments, and the unauthorized disclosure of confidential information.

The research further explains the procedures followed in addressing allegations against translators, starting with

investigations and extending to potential sanctions, such as suspension or removal from the list of certified translators.

Finally, the research offers recommendations for improving the disciplinary responsibility system, such as the need for enhanced training and professional development for translators, as well as the development of mechanisms to monitor quality assurance.

**Keywords:** Disciplinary sanctions – Disciplinary responsibility – Hearing impairment – Translator's role in criminal proceedings – Equal treatment of parties before the court – Oral translation – Legal safeguards – Expiry of disciplinary action.

# المسؤولية التأديبية للمترجم القانوني في التشريع الإماراتي دراسة تحليلية

سلطان عبدالله بن ساحوه السويدي *
جامعة الشارقة
U19106096@sharjah.ac.ae

عبدالاله محمد سالم النوايسه **
كلية الحقوق / جامعة مؤتة
aalnaeayseh@sharjah.ac.ae

تاريخ القبول: 2025/2/18. تاريخ النشر: 2026/2/25.

**المستخلص**

يتناول البحث موضوع المسؤولية التأديبية للمترجم القانوني في التشريع الإماراتي والجوانب القانونية والأخلاقية التي تحكم عمل المترجمين في المجالات القانونية، ويركز البحث ابتداء على تعريف المترجم القانوني كفرد مختص في ترجمة الوثائق القانونية والنصوص القضائية كما يجب أن يكون مؤهلاً لفهم المصطلحات القانونية، كما استعرض البحث القوانين واللوائح المعمول بها في الإمارات التي تنظم عمل المترجمين، مثل قانون المترجمين والموظفين العموميين.

كذلك يميز البحث بين المسؤولية التأديبية (الداخلية) والمسؤولية القانونية (الخارجية)، إذ تشمل الأولى الإنتهاكات الأخلاقية أو المهنية، بينما تتعلق الثانية بالمخالفات القانونية.

ولقد تم تحليل أنواع الإنتهاكات التي قد يرتكبها المترجمون، مثل الأخطاء في الترجمة، وسوء التقدير، وإفشاء الأسرار.

كما يشرح البحث الإجراءات المتبعة لتوجيه الإتهامات للمترجمين، بدءاً من التحقيقات وصولاً إلى العقوبات المحتملة، مثل الإيقاف أو السحب من قائمة المترجمين المعتمدين.

وفي النهاية يقدم البحث توصيات لتحسين نظام المسؤولية التأديبية، مثل ضرورة تعزيز التدريب والتأهيل المهني للمترجمين، وتطوير آليات رصد الجودة.

**الكلمات المفتاحية:** الجزاءات التأديبية - إعاقة سمعية - دور المترجم في الإجراءات الجزائية - مساواة الأطراف أمام المحكمة - الترجمة الشفوية - الضمانات القانونية - انقضاء الدعوى التأديبية.

* طالب دكتوراة
** أستاذ دكتور

**أهمية البحث:**

يسلط هذا البحث الضوء على أهمية الدور التأديبي للمترجمين أمام المحاكم وكيفية تأثيره في تحقيق العدالة وضمان سير العمل القضائي بكفاءة. فالمترجمون يعملون كحلقة تواصل بين الطرفين في القضايا القانونية، ولذلك فإن تقديم ترجمة دقيقة ومهنية يعتبر أمراً حاسماً. تطبيق الجزاءات التأديبية يساهم في تحفيز المترجمين على الإلتزام بأعلى معايير المهنية والأخلاق، وبالتالي يسهم في بناء سمعة طيبة للترجمة القضائية وضمان المصداقية والشفافية في العمل القضائي.

كما يكتسب هذا البحث أهميته من محاولة استكشاف وتحليل الجزاءات التأديبية للمترجمين أمام المحاكم، وتسليط الضوء على أهمية تطبيق التأديبية في تأديب المترجمين خلال مهامهم القضائية. كون دور المترجم أمام المحكمة يتطلب دقة ومهنية عالية، فإن الجزاءات التأديبية تلعب دوراً حاسماً في ضمان جودة الترجمة وسلامة الإجراءات القانونية. يتم تناول في هذا الجزء أهمية تحديد دور الجزاءات التأديبية في تأديب المترجمين والحفاظ على سير العدالة في المحاكم.

**أهداف البحث:**

الهدف من البحث هو تحسين مستوى الترجمة القانونية وضمان موثوقية المترجمين، مما يسهم في حماية حقوق الأفراد والمؤسسات في النظام القانوني الإماراتي. ويمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية:

1. تحليل الإطار القانوني:
   - دراسة القوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالمسؤولية التأديبية للمترجمين القانونيين في الإمارات.
2. تحديد المخالفات والجزاءات:
   - تحديد أنواع المخالفات التي يمكن أن يرتكبها المترجم القانوني، والجزاءات المقررة لكل منها.
3. تقييم فعالية الأنظمة التأديبية:
   - تحليل مدى فعالية الأنظمة التأديبية الحالية في تطبيق الجزاءات والتعامل مع المخالفات.
4. استكشاف حقوق المترجمين:
   - دراسة حقوق المترجمين القانونيين في إطار المسؤولية التأديبية، وضمانات حمايتهم أثناء الإجراءات.
5. تقديم توصيات للتحسين:

- اقتراح حلول وتوصيات لتحسين النظام التأديبي، بما يضمن حماية الحقوق وتعزيز الجودة في الترجمة القانونية.

6. دراسة تأثير العوامل الإجتماعية والثقافية:
- تحليل كيفية تأثير الثقافة القانونية والإجتماعية على أداء المترجمين ومسؤولياتهم.

7. تقييم دور التكنولوجيا:
- دراسة تأثير التطورات التكنولوجية على العمل القانوني للمترجمين، وكيف يمكن دمجها ضمن المسؤوليات التأديبية.

8. تعزيز الشفافية والمساءلة:
- تقديم اقتراحات لتعزيز الشفافية في عمليات تطبيق الجزاءات التأديبية وضمان المساءلة.

وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول المسؤولية التأديبية للمترجمين القانونيين في الإمارات، وتحديد التحديات والفرص لتحسين الممارسات والمساهمة في تعزيز جودة العمل في هذا المجال.

**إشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في بيان نطاق المسؤولية التأديبية للمترجم القانوني ضمن إطار قانوني واضح، وتحديد المخالفات، وحقوق المترجمين في الإجراءات التأديبية.

**تتعلق إشكالية البحث بالعديد من النقاط التي تستدعي التحليل والدراسة، ومن أبرزها:**

1. تحديد نطاق المسؤولية:
- ما هي المخالفات التي تستوجب الجزاءات التأديبية؟ عدم وضوح المعايير والمخالفات التي يمكن أن يُحاسب عليها المترجم القانوني.
- كيف يتم تحديد درجة المسؤولية؟ تحديد ما إذا كانت المخالفات تتعلق بسوء الأداء، أو عدم الإلتزام بالمعايير الأخلاقية.

2. الإطار القانوني غير المتكامل:
- هل هناك قوانين شاملة تنظم عمل المترجمين القانونيين؟ غياب إطار قانوني متكامل ينظم المسؤولية التأديبية، مما يترك المجال لتفسير القوانين بشكل مختلف.

3. آليات التطبيق والمراقبة:
- كيف يتم تنفيذ الجزاءات التأديبية بشكل فعّال؟ :ضرورة وجود آليات فعالة لمراقبة أداء المترجمين، وما إذا كانت الجهات المعنية تقوم بدورها بشكل صحيح.

4. حقوق المترجمين:

- ما هي الضمانات القانونية المتاحة للمترجمين في حالات المخالفات التأديبية؟ الحاجة إلى توفير حماية قانونية للمترجمين، وضمان حقوقهم خلال إجراءات التحقيق.

5. تأثير العوامل الخارجية:

- كيف تؤثر الثقافة القانونية والمهنية على أداء المترجمين؟ تحليل كيفية تأثير البيئة القانونية والإجتماعية على جودة العمل الذي يقوم به المترجمون.

6. التفاعل مع التكنولوجيا:

- كيف يؤثر التطور التكنولوجي على عمل المترجمين القانونيين؟ التحديات التي يواجهها المترجمون بسبب الأدوات التكنولوجية، وكيفية مواجهة هذه التحديات من خلال مسؤوليتهم التأديبية.

**منهجية البحث:**

اتبع البحث المنهج التحليلي من حيث تحليل التشريعات الإماراتية المتعلقة بالترجمة القانونية، مثل قانون الإجراءات الجزائية الإتحادي والمرسوم بقانون الخاص بالترجمة القانونية، وقرار مجلس الوزراء الخاص به والخلوص من خلالها إلى تقديم و تحليل النتائج وتفسيرها في سياق التشريع الإماراتي مع بعض المقارنة لبعض التشريعات العربية في حال الضرورة.

**الدراسات السابقة:**

تم الإعتماد في هذه الدراسة على عدة دراسات سابقة، أفاد الباحث من جهودها العلمية التي تتضح فيما تضمنته من أفكار ومحاور، من أبرزها:

1- خالد بن عبد الله بن فالح الحنابجة، المسؤولية الجنائية للمترجم في النظام السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة بالقانون الإماراتي، رسالة (ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الشريعة والقانون، تخصص شريعة وقانون، 2019م.

تناولت هذه الدراسة الجانب الموضوعي متمثلاً في المسؤولية الجنائية للمترجم، ولم تتعرض للجوانب الإجرائية للترجمة، كذلك لم تتناول الجزاءات التأديبية للمترجم أيضا تسعى الدراسة إلى الإضافة العلمية من خلال الإتساع بالدراسة بالوقوف على ممارسات التشريعات الآخرى عبر الدراسة المقارنة، بالإضافة إلى ما يتكشف للباحث من محاور تستدعي الاستفاضة، علاوة على ذلك أن بحثنا هذا سوف يركز على الجانب التأديبي دون الجزائي منه.

2- جاسم محمد العنتلي، حق المهتم في الاستعانة بمترجم: دراسة مقارنة، أكاديمية العلوم الشرطية، الشارقة، 2017م.

تأسيسًا على أن دراسة العنتلي أتت في إطار عام، بينما تهدف هذه الدراسة التي بين أيدينا إلى التركيز على التشريع الإماراتي وما يتصل بذلك في مراحل التقاضي المختلفة، بالإضافة إلى ما يتكشف للباحث من محاور تستدعي الاستفاضة والتوقف عندها للإضافة العلمية الجادة في مختلف محاور الدراسة.

3- أمل منير الشواوره، أحكام الترجمة في الإجراءات الجزائية: دراسة مقارنة، رسالة (ماجستير)، جامعة مؤتة، 2012م.

باستقراء لهذه الدراسة التي بين أيدينا، سندرك أنها كثفت محاورها حول الأحكام الإجرائية دون التركيز على الجوانب التطبيقية للقانون والتي من المفترض أنها تبحث في النواقص التشريعية، بينما يسعى هذا البحث أن يطرح بعض الجوانب التشريعية كحماية المترجم، ودور الترجمة وأثرها بحسب درجات التقاضي.

**خطة البحث:**

تم تقسيم البحث إلى مبحثين بالإضافة إلى مبحث تمهيدي على الشكل الآتي:

**المبحث التمهيدي: مفهوم الترجمة القانونية وأهميتها**

- المطلب الأول مفهوم الترجمة القانونية

الفرع الأول: المفهوم اللغوي للترجمة

الفرع الثاني: المفهوم الإصطلاحي للترجمة

- المطلب الثاني أهمية الترجمة القانونية

**المبحث الأول: حالات توقيع الجزاء التأديبي على المترجم**

- المطلب الأول: إجراءات تطبيق الجزاءات التأديبية
- المطلب الثاني: أشكال الجزاءات التأديبية التي تفرض على المترجم

**المبحث الثاني: آلية توقيع الجزاء التأديبي**

- المطلب الأول: سير عملية الاجراءات التأديبية
- المطلب الثاني: انقضاء الدعوى التأديبية

**الخاتمة:**

**المراجع:**

## المبحث التمهيدي
## مفهوم الترجمة القانونية وأهميتها

المترجم القانوني هو شخص متخصص في ترجمة النصوص القانونية من لغة إلى لغة أخرى، ويجب أن يتمتع بفهم عميق للمصطلحات القانونية والإجراءات القانونية، حيث يتعامل مع مستندات مثل العقود، اللوائح، الإتفاقيات، الأحكام القضائية، والمراسلات القانونية الآخرى. على أنه قد يتطلب الأمر من المترجم القانوني الترجمة الشفوية في المحاكم أو الإجتماعات القانونية. كما سوف نرى تالياً

وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين أولهما مفهوم الترجمة القانونية والثاني نبحث فيه أهمية الترجمة القانونية.

### المطلب الأول
### مفهوم الترجمة القانونية

سوف نناقش مضمون هذا المطلب من خلال فرعين نناقش في الأول المفهوم اللغوي للترجمة القانونية ونبيت في الثاني المفهوم الاصطلاحي للترجمة القانونية على النحو الآتي:

**الفرع الأول: المفهوم اللغوي للترجمة**

يستمد مصطلح الترجمة جذره اللغوي من الرجم كما نقله ابن قتيبية، وجاء في "لسان العرب" لابن منظور: أن التُرجمان والتَّرْجَمان: المفسِّر للّسان.

أما كلمة التُّرْجُمانُ بالضم والفتح للمثناه، الواردة في الحديث والمشهورة في لغة العرب قديماً: هو الذي يُتَرجِمُ الكلام، أي يَنْقُلُهُ من لغة إلى لغة أُخرى، وجمعه: التراجِمُ، والتاء والنون زائدتان[1].

كذلك جاء في تاج العروس: « ترجم الترجمان قيل نقله من لغة إلى أُخرى، والفعل يدل على أصالة التاء، والتاء في الكلمة أصلي ووزنها (تفعلان)، قال ابن قتيبة إن الترجمة تفعلة من الرجم[2].

وفقاً لما ورد في المعجم الوسيط تعرف كلمة (ترجم): ترجم الكلام بينه وضحه، وترجم كلام غيره وعنه: نقله من لغة إلى أُخرى، وترجمة لفلان: ذكر ترجمته، الترجمان هو المترجم، جمعه تراجم، وتراجمة[3].

وإن كان من المعلوم أن الترجمة قد يقصد بها أحد المعاني الآتية: التبيين والتوضيح والتفسير وحياة الإنسان وسيرته ونقل من لغة إلى آخرى[4].

وهذا ما وافقه المعجم القانوني عندما عرف الترجمة (translation) بأنها تعبير بلسان واضح عن لسان غريب وبأنه نقل العبارات من لغة إلى آخرى[5].

أما في أحد القواميس الإنجليزية فقد تم تعريف الترجمة حسب الآتي:

الترجمة هي جزء مكتوب أو شفوي تم نقله من لغة آخرى
(A translation is a piece of writing or speech that has been translated from a different language [6].

**الفرع الثاني: المفهوم الإصطلاحي للترجمة**

الترجمة بشكل عام، هي عملية التعبير عن محتوى لغة المصدر باستخدام لغة أخرى تُعرف بلغة الهدف، مع الحفاظ على التكافؤ في المعاني والأسلوب. ويمكن العثور على تعريف مشابه في "المعجم الموحد" الصادر عن مكتب تنسيق التعريب، حيث ورد أن الترجمة تعني نقل نص من لغة المصدر إلى لغة الهدف مع الالتزام بالحفاظ على المعنى الدلالي والأسلوبي[7].

وعرفت بأنها: عبارة عن نقل الكلام من من لغة إلى أخرى مع الحفاظ على جوهر النص المنقول.

وقيل أنها: نقل كلمة من لغة إلى لغة أخرى بشرط أن يكون المعنى المقصود والمستفاد منه واضحاً أو موجوداً على الأقل.

تم تعريفها على أنها تحويل الأفكار والعبارات من لغة إلى أخرى، مع الحفاظ على جوهر النص وروحه.

وقد جاء في الحديث النبوي الشريف: عن أبي سفيان بن حرب «أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، ثم قال لترجمانه: قل لهم: إني سائل هذا، فإن كذبني فكذبوه، فذكر الحديث، فقال للترجمان: قل له: إن كان ما تقول حقا، فسيملك موضع قدمي هاتين»[8].

فالترجمة في الإصطلاح تعني العملية التي يتم من خلالها نقل كل العناصر اللغوية والثقافية التي تكون في النص المترجم، إلى النص المنقول إليه بقدر المستطاع، مع تحري الدقة والأمانة بهدف عدم الرجوع إلى النص الأصلي[9].

وعرفت بأنها نسخة لخطاب تمت صياغته من لغة إلى آخرى. ويلاحظ على هذا التعريف أنه اعتمد في تعريف الترجمة على الناحية اللغوية فقط، وهذا عكس ما اصطلح عليه كثير من المتخصصين من أن الترجمة عملية يراعى فيها الجانب اللغوي والجانب التواصلي والجانب الثقافي للغة المترجم منها واللغة المترجم لها، لذلك قيل أنها: نوع من التواصل كما هو الشأن بالنسبة إلى كل عملية تواصلية ينبغي على الترجمة تحديد مواصفات معينة ضمن الوضعية التواصلية التي يمكن أن تكون مماثلة بين المتكلمين[10].

كما عرفها أحد الفقهاء بأنها: " هي التعبير عن معنى كلام في لغة بكلام آخر في لغة آخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده " [11]. وقيل أيضاً " إن الترجمة هي نقل نص

أصلي إلى لغة آخرى وثقافة آخرى. فيشير إلى الترجمة بأنها نقل الأفكار والخبرات من لغة إلى آخرى[12].

أما علم الترجمة المطلق فيقصد به بأنه: " هو علم يبحث عن نقل لغة إلى لغة آخرى. وعادةً يكون هذا النقل لمفاهيم النصوص المكتوبة أو الخطاب من لغة إلى لغة آخرى، وهذا النوع من الترجمة يتحقق في نقل الكتب أو الرسالة أو العريضة أو الحوار أو المحاضرة من لغة إلى لغة آخرى"[13].

ويتبين وجود مفهومين للترجمة يجب التفريق بينهما حسب السياق الذي يتم استعمالهما فيه:

المفهوم الأول: العملية الترجمية وهي الوضع الذي يستخدم فيه المترجم مختلف أساليب الترجمة لنقل النص الأصلي.

والمفهوم الثاني: يستند الى النتيجة التي يصل إليها المترجم في اللغة المنقول إليها، بحيث تصبح الترجمة كنص مماثل ومكافىء للنص المنقول منه الترجمة، وبذلك يتسع معنى الترجمة ليشمل نقل الأفكار والمفاهيم من لغة إلى آخرى، ولا يقتصر فقط على الألفاظ والتراكيب اللغوية البحتة.

فالترجمة الجيدة عند المتخصصين هي الترجمة التي تستطيع أن تفي بنفس الغرض في اللغة الجديدة المترجم إليها، مثل الغرض الأصلي في اللغة التي ترجم منها، ولا يخفى أن هذا العمل ليس سهلاً في تنفيذه، ومع ذلك ينبغي أن تكون هذه المهمة دائماً نصب عين المترجم لمحاولة الوصول إليها.

أما المترجم فهو اصطلاحاً ( الذي يبدل لغة أعجمية بلغة عربية وعكسه عند القاضي إذا كان عربياً لا يعرف العجمية والخصوم عجم لايعرفون العربية وعكسه)[14].

أما المتطلبات التي يجب توافرها في المترجم الجيد فهي كالآتي[15]:

1. يجب أن يمتلك المترجم معرفة شاملة ودقيقة بقواعد كل من اللغة المصدر واللغة المنقول إليها.
2. ينبغي أن يكون على دراية تامة بالخلفية الثقافية لكل من اللغة المصدر واللغة المنقول إليها.
3. يتعين على المترجم أن يكون ملمًّا بالموضوع الذي يقوم بترجمته.
4. يجب على المترجم تصحيح أي تعبيرات غير هامة أو غير واضحة تظهر في النص الأصلي.
5. من الضروري أن يكون المترجم ذا حس أدبي ويمكنه نقد النص من الناحية الأدبية لتقييم أسلوبه ومدى صحته.
6. ينبغي أن يمتلك المترجم ثقافة واسعة ومعرفة عامة شاملة.

7. ويفترض أن يكون المترجم أميناً فيجب أن يكتم اسرار الذين ترجم لهم سواء شفيهاً أم كتابياً فلا ينشر الوثائق والمستندات التي ترجمها أو التي صدق عليها إلا ماقرره القانون[16].

ويتضح من كل ماسبق أن الترجمة هي خليط متناسق من المعنى والأسلوب، وأي تجاهل لأحد الأمرين على حساب الآخر يتولد عنه ترجمة غير مؤدية للمعنى الذي شرعت من أجله الترجمة.

ونجد أن مصطلح الترجمة القانونية يتكون من شقين الأول: كلمة الترجمة وقد سبق الحديث عنها، أما الكلمة الثانية فهي القانونية، والقانونية مأخوذة من القانون، وهو لفظ يستخدم للدلالة على القواعد الملزمة التي تنظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وهذه القواعد تتعدد مصادرها وتتنوع، فمنها الدين والعرف أو هيئة تشريعية معينة أو منظمة دولية، كما يمكن أن تطلق هذه الكلمة، ويراعى في الإطلاق الأمر الذي يراد تنظيمه مثل القواعد التي تنظمها الهيئات التشريعية لتنظيم الأحوال المدنية أو التجارية أو العقوبات أو غير ذلك، فيقال مثلاً قانون العقوبات، أو القانون التجاري، أو المدني[17].

الترجمة القانونية كونها تخصصاً قائماً بذاته فإن ذلك بجعلها تتميز بأنها تتصل بالقانون كظاهرة اجتماعية، لها صفتها التنظيمية لوضع الضوابط والأسس بين الأفراد والجماعات في التعامل، وإذا كانت الترجمة العامة لها من الصعوبات والمتطلبات ما سبق ذكره، فإن الترجمة القانونية من أصعب الترجمات، ويؤكد ذلك أهل الإختصاص لأنها من الترجمات التقنية المتخصصة، التي تبنى عليها الحقوق والواجبات وتحتاج إلى بعض الصفات الأخلاقية التي ينبغي أن يتمع بها المترجم بالإضافة إلى الصفات المهنية[18].

تعرف الترجمة القانونية بأنها عملية تحويل النصوص من لغة إلى أخرى، مع الإلتزام الكامل بنظام المصطلحات القانونية وأصول الصياغة الدقيقة التي تتوافق مع القوانين والتشريعات الوطنية. ومن وجهة نظر بعض المتخصصين، يعد هذا التعريف غير كافٍ، حيث يرون أن الترجمة القانونية تتطلب إيجاد صيغة بديلة دقيقة ومتوافقة مع النص الأصلي من حيث المعنى والمحتوى، بحيث يحترم المترجم الأعراف والمصطلحات المتعلقة بالموضوع ويظهر المفهوم الأصلي بوضوح ودون أي اختلاف أو غموض[19].

أما جان كلود جمار"Gémar Jean Claude " فيعرف الترجمة القانونية بأنها عملية تعتمد على خمسة معايير أساسية وهي: الطابع المعياري، الطابع الإلزامي، الخطاب، لغة القانون، والتنوع الاجتماعي والسياسي للأنظمة القانونية [20].

كما عرفت " ديبورا تساو" الترجمة القانونية، استنادًا إلى الوظيفة التواصلية للنص القانوني، مفهومًا شاملًا يشمل العديد من النصوص التي يواجهها المترجم القانوني. قد تحمل هذه النصوص آثارًا قانونية، مما يتطلب من المترجم الاهتمام بالسياق القانوني للتواصل وبالوظيفة التواصلية للنص [21].

تتعلق الترجمة القانونية بالنصوص والمستندات والوثائق والتشريعات التي تتناول مواضيع قانونية، مثل العقود أو الصكوك أو الأحكام، يهدف من ترجمتها إلى إيجاد صيغة بديلة تلائم النص الأصلي من حيث المعنى والمحتوى، مما يتطلب تقديم ترجمة دقيقة وصحيحة، مع التأكد من أنها معتمدة وفقاً للنظام، بحيث تكون الترجمة القانونية الرسمية بديلاً معترفاً به عن المستند الأصلي [22].

وتتطلب الترجمة القانونية من المترجم المعرفة الواسعة بالنصوص القانونية من جهة، ومن جهة آخرى تتطلب الأدوات التي ينبغي توافرها في المترجم عموماً، من سلامة اللغة ومعرفة التراكيب والأساليب، ولذلك فالبرغم من الجانب التقني للترجمة القانونية، إلا أنها تتطلب مهارة المترجم وخبرته، وذلك لأنها تنتمي إلى العلوم الإنسانية.

وبناء على ذلك فهي تختلف عن أنواع الترجمات الآخرى، لأن موضوعها القانون، والذي يخضع لعملية التفسير والتنازع بين الفقهاء، وذلك عكس الترجمة العامة، التي لا تحتاج إلى كثير من المقومات، التي ينبغي أن تتوافر في المترجم القانوني.

أما المشرع الإماراتي فقد عرف المترجم القانوني بأنه الشخص الطبيعي الذي يزاول مهنة الترجمة والمقيد في الجدول[23].

ولعل الباحث يرى أن أفضل تعريف للترجمة القانونية – وهو مايوافق وجهة نظر القضاء ورجال القانون - إن التَّرْجَمَةً القانونية - هي الترجمة التي يتم إعدادها من قبل مختص قانوني، بمعنى أنها تتم تحت إشراف أو من خلال الشخص أو الجهة التي يحددها القانون، بحيث يتم توثيقها وتصديقها من قبل تلك الجهة بعد ترجمتها من لغة إلى أخرى، مع الحفاظ على المفهوم والحجية، بغض النظر عن موضوع الوثيقة (سواء كان قانونياً أو غير قانوني). يهدف هذا النوع من الترجمة إلى توفير صيغة بديلة تلائم النص الأصلي من حيث المعنى والمحتوى، مع مراعاة العادات والمعايير المتعلقة بالوثيقة والمصطلحات القانونية ذات الصلة، مع التأكيد على المفهوم الأصلي دون أي تغيير أو غموض. وبعد ذلك، يتم اعتماد الترجمة من قبل الجهة المعنية وفقاً لما يقرره القانون، ويطلق عليها "الترجمة القانونية" [24].

## المطلب الثاني
## أهمية الترجمة القانونية

تحظى الترجمة القانونية بأهمية بالغة خصوصاً في عصرنا هذا، نظراً لتأثيرها الكبير في الحقل القانوني إلى درجة تعتبر فيها من أهم الترجمات على الإطلاق. حيث تتطلب الترجمات القانونية دقة عالية وخبرة أكبر في إعداد وترجمة أنواع مختلفة من المستندات والملفات، فمتى حصل خطأ بسيط، في تلك الترجمة فإنه قد يتسبب في ضرر أو خطأ كبير لا يمكن إصلاحه.

لذلك في حال أخطأ المترجم في ترجمة مصنف أو فكرة منقولة، وأدى ذلك الخطأ إلى الإضرار بصاحب حق الملكية الفكرية (المؤلف)، أو المتقاضين في قضية جنائية أو أي شخص آخر، فإن مسؤولية المترجم ستتحقق وبالتالي فإنه يلتزم بالتعويض المدني، خاصةً أن المشرع قد فرض عليه الإلتزام ببذل العناية الواجبة لتطوير مهاراته ومواكبة المستجدات في اللغة التي يصرح له بترجمتها.

فيما يخص معظم التشريعات، نجد أنها تركز بشكل كبير على تنظيم الحقوق المتعلقة بالمحل المعنوي بشكل عام، لكنها تغفل تنظيم مسؤولية المترجم عن الأخطاء المهنية التي قد يرتكبها. وهذا يتطلب دراسة دقيقة لتلك المسؤولية من خلال الرجوع إلى القواعد العامة وتحليل الأفعال الصادرة عن المترجم والتي قد تنتهك الحق المالي أو الأدبي للمصنف المراد ترجمته.

أما النتيجة الأكثر وضوحاً لضعف جودة الترجمة، بصرف النظر عن الوقت اللازم للمراجعة (عندما يصبح المراجع على دراية باللغة الأصلية ويصحح أي أخطاء فيها)، هي أن أحد الأطراف قد يخسر القضية أو يلحق بها ضرراً جسيماً. الترجمات ذات الجودة الرديئة تتطلب في المتوسط أكثر من ضعف وقت المراجعة، وبالنسبة للترجمات التي تتميز بالدقة والوضوح، فإن الوقت المستغرق في إصلاح مشاكل الترجمة لا يسبب الضرر للمستفيدين من الترجمة فحسب، بل قد يسبب الضرر أيضاً عرقلة سير العدالة في كل مرحلة أثناء التحقيق والمحاكمة والإعدام.

ومع ذلك، إذا اعتبر المترجم غير حسن النية، كأن يكون غير محايد، أو كونه يحابي طرفاً على حساب طرف آخر، وبالتالي لا ينقل بأمانة أقوال الخصوم أو سلطات التحقيق أو المحكمة، أو أنه لا يترجم بأمانة الوثائق والمستندات الموجودة في ملف القضية، فإنه يكون هنا قد خالف شروط الحياد، وبالتالي تقام بتعد جسيم على حق الدفاع.

على سبيل المثال، من الأخطاء الفادحة التي أثرت على العلاقات السياسية الدولية ما حدث مع وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، التي وجدت نفسها في موقف محرج

للغاية بعد اضطرارها إلى سحب اتفاقية مبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية استمرت أشهرًا عدة لتصحيح أخطائها اللغوية الناتجة عن الترجمة الخاطئة. إذ تضمنت الوثيقة 207 خطأ، ما دفع وزير التجارة الكوري الجنوبي إلى تقديم اعتذار علني بسبب "عدم إيلائه اهتمامًا كافيًا وتفصيليًا" للاتفاقية. وزاد الأمر إحراجًا اعتراف الحكومة الكورية بأنها أنفقت 27 ألف دولار على "أخصائي ترجمة" لمراجعة النص[25].

مثل تلك الأسباب جعلت المشرعين في أنحاء العالم يسنون تشريعات تفرض رقابة أشد على أعمال المترجمين بما فيها جزاءات رادعة نظراً لصعوبة ودقة وحساسية المهمة التي يقومون بها وأثارها على جميع الأصعدة، كالصعيد القانوني والسياسي والإقتصادي والعلمي.

على أنه لا يوجد في التشريعات الإماراتية نص قانوني يفرض أي نوع من الرقابة على المترجمين العاملين في المحاكم، بل إنها تقتصر على عمل المترجمين داخل المحكمة عند نظر قضايا معينة أو عمل القاضي الذي ينظر الدعوى، أو المحامين أو المتقاضين أو أحد الحاضرين الذين يتحدثون لغة أجنبية التي تتم الترجمة منها في حال اعترضوا على ترجمة المترجم إلا اذا تم هذا الإعتراض أثناء جلسة التحقيق أو المحكمة، كون الترجمات في محاكم الدولة لا تخضع للمراجعة إلا فيما ماتم ذكره والذي لايعد كافياً.

## المبحث الأول

## حالات توقيع الجزاء التأديبي على المترجم

يوضح هذا المبحث الظروف والأسباب التي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضد المترجمين. تشمل هذه الحالات عدم الإلتزام بالمعايير المهنية، أو ارتكاب أخطاء جسيمة في الترجمة، أو عدم احترام المواعيد النهائية. كما يشير النص إلى أهمية وجود نظام واضح لتطبيق الجزاءات لضمان حسن سير العدالة وحماية حقوق المستفيدين من الترجمة.

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، نبين في المطلب الأول: إجراءات تطبيق الجزاءات التأديبية ونتناول في المطلب الثاني أشكال الجزاءات التأديبية التي تفرض على المترجم.

### المطلب الأول

### إجراءات تطبيق الجزاءات التأديبية

تعتبر المخالفة التأديبية الأساس الذي تستند إليه كافة الدراسات المتعلقة بالتأديب. وتستند كل من الجريمة الجزائية والمخالفة التأديبية إلى مفهوم "الخطأ، بمعنى أن الواقعة المنسوبة إلى الموظف سواء أكانت تشكل جريمة جنائية، أو تعد مخالفة تأديبية تبني

على أنه أتى أفعالاً، أو امتنع عن القيام بأعمال تمثل انحرافاً عن السلوك القويم الذي يتطلبه المجتمع، أو الوظيفة العامة التي يقوم بأعبائها[26].

ولقد أكدت محكمة العدل العليا الأردنية أن المخالفة التأديبية، هي تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجزائية، قوامها مخالفة الشخص لواجبات وظيفته أو مهنته ومقتضياتها وكرامتها، بينما التهمة الجزائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما تنهي عنه القوانين الجزائية، أو تأمر به، ويبقى هذا الإستقلال قائماً حتى لو كان ثمة ارتباط بين التهمتين التأديبية، والجزائية[27].

يعرف الجزاء التأديبي بأنه: ذلك الإجراء المشروع الذي يفرض على الموظف نتيجة إخلاله بواجباته الوظيفية فيؤدي إلى حرمانه من بعض الإمتيازات الوظيفية أو فقدها نهائياً وذلك بقصد حماية النظام الوظيفي[28]. وفي مجال الترجمة، نص المرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 على إجراءات محددة لتقييم عمل المترجم وتطبيق الجزاءات التأديبية، حيث تتولى الإدارة المختصة إعداد تقرير أداء سنوي للمترجم وفقاً للمعايير المحددة في اللائحة التنفيذية.

ولقد عرفت العقوبة التأديبية بأنها جزاء يمس الموظف المخطئ في مركزه الوظيفي أي في حياته ومقدراته الوظيفية[29]. وقد حدد مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة في المادة (27) الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها على المترجم وهي: الإنذار، ووقف القيد لمدة لا تجاوز سنة، وشطب القيد من الجدول نهائياً.[30]

الإجراء التأديبي بهذا المعنى هو نفس الفلسفة الحديثة للعقوبة الجنائية، والغرض منه ليس معاقبة الموظف المخطئ فحسب، بل إصلاح المشكلة وتقييمها حتى تتمكن المنشأة العامة من أداء رسالتها، لذلك يتوجب على الجهات التأديبية، عند فرض العقوبات، أن تراعي ظروف الإبلاغ، لصالح تكليف الموظف في المواقف المختلفة التي حدثت فيها الأخطاء، وبالتالي تصحيح أوجه القصور في الجهاز الإداري، كما أن العقوبات التأديبية تشبه العقوبات الجزائية من حيث أنهما مقيدتان، فلا عقوبة دون نص، وهناك اتفاق على وحدة العقوبة وطبيعتها، فلا توقع بسبب الخطأ، هناك عقوبة واحدة فقط، ولا يمكن فرض العقوبة إلا على الشخص الذي أخطأ، فلا تمتد إلى أي شخص آخر.

وقد نظم المرسوم بقانون في المواد (22) إلى (26) إجراءات المحاكمة التأديبية للمترجم، حيث أنشأ مجلساً يسمى "مجلس تأديب المترجمين" برئاسة أحد رؤساء محاكم الاستئناف وعضوية اثنين من قضاتها، وتكون جلسات المجلس سرية، ويحق للمترجم الدفاع عن نفسه كتابة أو الاستعانة بمحامٍ.

ويقصد بالإجراءات التأديبية التي يجب اتخاذها قبل المحاكمة التأديبية بأنها الإجراءات المتعين اتخاذها بصورة سابقة على اصدار الجزاء التأديبي مباشرة، وتشمل هذه الإجراءات كل من عملية التحقق من الثبوت المادي للإفعال المؤثمة المنسوبة إلى الموظف محل المساءلة التأديبية، وجميع الأدلة على ارتكابها، وتحديد مرتكبيها، ومسؤولية كل منهم، لذلك يجب أن تتم عملية التحقيق بناء على إجراءات معينة دقيقة، يقصد منها الوصول بالتحقيق إلى هدفه وبلوغ غايته، وذلك بالوقوف على حقيقة الوقائع المنسوبة إلى الموظف المتهم[31].

ولكن من ناحية أخرى، تختلف الجزاءات التأديبية عن الجزاءات الجنائية من حيث أن العقوبات التأديبية لا تستهدف جسد الموظف أو حريته كما تفعل الجزاءات الجنائية، بل هي عقوبات سلوكية. أو مايمكن تسميتها بالجزاءات المسلكية التي تطبق على عناصر المركز القانوني الوظيفي، إضافة إلى أنه لا يوجد في مجال الجزاءات المسلكية ارتباط بين الجرائم والجزاءات المسلكية، بمعنى أن المشرع لم يحدد لكل جريمة ما يقابلها من عقوبة تأديبية حيث يترك ذلك للسلطة التقديرية للسلطة القائمة على التأديب[32].

وهذا ماقررته المحكمة العليا الإماراتية أيضا كما أشارت المحكمة الإتحادية العليا في الإمارات في حكم لها بأنه: "تتجه إرادة الإدارة لتوقيع الجزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة، وفي حدود النصاب المقررة، ولها في هذا الشأن سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها هذا سائغا لا يشوبه غلو بعدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره"[33].

وينظم المرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 إجراءات تقييم أداء المترجم وتوقيع الجزاءات عليه، حيث تُلزم المادة (16) الإدارة المختصة بإعداد تقرير أداء سنوي للمترجم وفق معايير تحددها اللائحة التنفيذية، مع إخطاره بنسخة منه خلال (10) أيام عمل من اعتماد التقرير، وحقه في التظلم كتابةً أمام اللجنة خلال (30) يوماً من تاريخ إخطاره (الفقرات 1، 2، 3 من المادة 16).

ويرى الباحث أن من أبرز سمات العقوبات التأديبية هو عدم خضوعها لقاعدة "لا جريمة إلا بنص"، حيث أن الجرائم الجزائية يتم تحديدها بشكل حصري مسبقاً، بينما المخالفة التأديبية لا يتم تحديدها بهذه الطريقة، وبالتالي لا تنطبق عليها هذه القاعدة. لذلك، قام المشرع بتحديد العقوبات التأديبية التي يمكن فرضها على الموظف المخالف تأديبياً، بحيث لا يجوز لسلطة التأديب تجاوز العقوبات المنصوص عليها، إلا أنه لم يتبع نفس النهج في مجال التجريم، بل اكتفى بذكر الواجبات والمحظورات الأساسية

التي تشكل مخالفتها مخالفة تأديبية، وترك لسلطة التأديب المجال لإضافة وتجريم أنماط أخرى من السلوك، بشرط أن تلتزم بفرض العقوبات التأديبية المحددة في التشريع.

## المطلب الثاني

## أشكال الجزاءات التأديبية التي تفرض على المترجم

تتوافق الجزاءات التأديبية في مختلف دول العالم من حيث طبيعتها، رغم اختلاف عددها. هذه الجزاءات قد تكون معنوية أو أدبية مثل اللوم، الإنذار، والتوبيخ، أو جزاءات تؤثر على مزايا الوظيفة كخصم جزء من الراتب أو حرمان الموظف من العلاوة أو الترقية أو تنزيل درجته الوظيفية. كما يمكن أن تشمل جزاءات تمس العلاقة الوظيفية نفسها، مثل الفصل من الخدمة أو الوقف المؤقت عن العمل[34].

في دولة الامارات حدد المشرع الجزاءات التأديبية التي توقع على المترجم أو بيت الترجمة[35]، وهي حسب التسلسل: الإنذار، ومن ثم وقف القيد لمدة لا تجاوز سنة، وأخيراً شطب القيد من الجدول نهائياً[36].

وقد فصلها حسب الأتي:

1- تقوم اللجنة في حال حصول المترجم على درجة تقييم فني متوسط أو ضعيف باتخاذ الإجراءات والتدابير التالية بحقه، ووفقاً للتسلسل الآتي:

أ. توجيه إنذار خطي للمترجم لمعالجة أسباب القصور في أدائه في حال حصوله على هذا التقييم لأول مرة.

ب. إلزام المترجم بالحصول على دورات تدريبية متخصصة واجتياز الإختبارات التي تُحددها اللجنة.

ت. إيقاف المترجم عن تقديم أعمال الترجمة أمام الجهات القضائية لمدة لا تزيد على (6) ستة أشهر بعد توجيه الإنذار الخطي إليه.

ث. شطب قيد المترجم من الجدول في حال تكرار حصوله على هذا التقييم، بعد إيقافه عن تقديم أعمال الترجمة.

ولقد حدد المشرع الإماراتي حالات شطب قيد المترجم وبيت الترجمة من الجدول بقرار من اللجنة في إحدى الحالات الآتية[37]:

1. بالنسبة للمترجم:

- في حال فقد شرطاً من شروط قيده.
- إذا أصبح في حالة لا تمكنه من أداء عمله بسبب حالته الصحية، بناءً على تقرير من لجنة طبية مختصة.
- إذا تكرر حصوله على تقييم فنّي متوسط أو ضعيف.
- بناءً على طلب يقدم منه.

2. بالنسبة لبيت الترجمة:

- إذا فقد شرطاً من شروط قيده.
- إذا لم يجدد قيده خلال المدة المنصوص عليها في المادة (10) من هذا المرسوم بقانون.
- بناءً على طلب يقدم من الممثل القانوني لبيت الترجمة.

أما في المغرب فقد فصل المشرع الأفعال والعقوبات التي يتعرض بموجبها المترجم للجزاءات الإدارية بعد أن تقوم اللجنة الخاصة بالتقييم في حال حصول المترجم على درجة تقييم فني متوسط أو ضعيف باتخاذ الإجراءات والتدابير التالية بحقه، ووفقاً للتسلسل الآتي:

1) توجيه إنذار خطي للمترجم لمعالجة أسباب القصور في أدائه في حال حصوله على هذا التقييم لأول مرة.
2) إلزام المترجم بالحصول على دورات تدريبية متخصصة واجتياز الإختبارات التي تُحددها اللجنة.
3) إيقاف المترجم عن تقديم أعمال الترجمة أمام الجهات القضائية لمدة لا تزيد على (6) ستة أشهر بعد توجيه الإنذار الخطي إليه.
4) شطب قيد المترجم من الجدول في حال تكرار حصوله على هذا التقييم، بعد إيقافه عن تقديم أعمال الترجمة.

هذه الجزاءات تهدف إلى ضمان الإلتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في الترجمة. وتتطلب هذه الإجراءات توفر التنظيمات المرتبطة بها كإجراءات الاستئناف والتحقيق الدقيق في الواقعة. علاوة على ذلك، يجب أن تتضمن هذه الجزاءات تشريعات وقوانين دقيقة تحدد الجرائم والعقوبات المناسبة لكل مخالفة، مع وجود إجراءات استئناف محددة وفعّالة للمترجمين.

ويلاحظ الباحث أن تلك الجزاءات لم يكن بينها غرامات مالية أو تعويضات للجهة المتضررة وأنما ترك الأمر للقواعد العامة وبالتالي سوف يجد المتضرر من الترجمة الخاطئة صعوبة في اثبات الضرر وتحديد مقداره إن وجد.

## المبحث الثاني

## آلية توقيع الجزاء التأديبي

تعمل هذه الآلية على ضمان حقوق المترجم وحمايته من أي إجراءات تعسفية، سواء في ما يتعلق باتخاذ السلطة التأديبية المختصة القرار بفتح دعوى تأديبية وإحالته إلى التحقيق بناءً على الشكوى المقدمة. إذ يعد هذا الأمر ضمن نطاق السلطة التقديرية للجنة المختصة، التي يجب عليها التحقق من صحة المعلومات الواردة في الشكوى.

ويُعتبر إحالة الموظف إلى التحقيق خطوة قد تؤثر على سمعته، لذا من الضروري أن تتم إجراءات تحريك القضايا التأديبية ضمن ضمانات كافية تضمن عدم تعرض الموظف أو مرتكب المخالفة التأديبية للإساءة..

ولقد أكد القضاء الإماراتي على أنه "إذا كانت السلطات التأديبية لها سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة، شأنها كشأن أي سلطة تقديرية آخرى، ألا يشوب استعمالها غلو، ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقدار، فيخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية"[38].

ونظراً لطبيعة الجزاء التأديبي فإن إجراءات سيره ومتابعته تختلف عن الآلية التقليدية لإيقاع الجزاء الجنائي نبحث هذه الآلية على المطلبين الآتيين :

**المطلب الاول: سير عملية الإجراءات التأديبية.**

**المطلب الثاني: انقضاء الدعوى التأديبية.**

## المطلب الأول

## سير عملية الاجراءات التأديبية

يتم تحريك الإجراءات التأديبية من السلطة الإدارية المختصة، وهي السلطة التي أنيط بها ممارسة صلاحية التأديب الوظيفي، وإيقاع العقوبات التأديبية، وهي الوحدة التنظيمية المعنية بشؤون المترجمين في الوزاره [39]، ويقصد بالتأديب الوظيفي: عملية تحديد المسؤولية التأديبية للموظف العام سواء بإثبات براءته، أو على العكس بإدانته، وإنزال إحدى العقوبات التأديبية المحددة قانوناً عليه، بسبب ما ثبت بحقه من إرتكابه لمخالفة مسلكية متمثلة في أخلاله بأحد الواجبات، أو انتهاكه لأي من المحضورات المفروضة عليه، أو لخروجه بصفة عامة على مقتضيات الواجب الوظيفي في أداء أعماله أو لظهوره بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيف[40]، يقصد بالإجراءات التأديبية بصفة عامة مجموعة القواعد القانونية المدونة كانت أم عرفية التي تلتزم السلطة التأديبية المختصة بأعمالها، وهي بصدد الإضطلاع بتحديد المسؤولية التأديبية للموظف العام محل التأديب بإعتباره شاغلاً لمركز قانوني تنظيمي في مواجهتها مستمد من القواعد القانونية العامة المطبقة عليه[41].

الإجراءات القانونية لتطبيق الجزاءات التأديبية تتطلب اتباع خطوات دقيقة لضمان حماية الحقوق وتوفير العدالة. فيما يلي الإجراءات الأساسية:

1- تحديد المخالفة: يجب أن يتم تحديد السلوك غير الملائم أو المخالفة التي ارتكبها المترجم بشكل واضح.

2- جمع الأدلة: تُجمع الأدلة والشهادات اللازمة لدعم الإتهام، مثل التقارير الكتابية أو شهادات الشهود.

3- إشعار المترجم: يجب إرسال إشعار رسمي إلى المترجم يتضمن تفاصيل المخالفة، والأدلة المتاحة، وحقه في الدفاع عن نفسه.

4- إتاحة فرصة الدفاع: يُعطى المترجم فرصة لتقديم دفاعه، سواء كان ذلك كتابياً أو شفهياً.

5- تشكيل لجنة تأديبية: أنشأ بموجب مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة مجلس يسمى "مجلس تأديب المترجمين"، يختص بتأديب المترجمين وبيوت الترجمة، على أن يصدر بتشكيل المجلس ونظام عمله قرار من الوزير، و يُشكل برئاسة أحد رؤساء محاكم الإستئناف وعضوية اثنين من قضاتها ترشحهم الجهة القضائية المختصة التي يعملون بها[42].

كما نصت المادة (23) من المرسوم بقانون نفسه على أن ترفع الدعوى التأديبية أمام المجلس من النيابة العامة، بصحيفة تشتمل على المخالفات والأدلة المؤيدة له، ويعقد المجلس اجتماعاً للإستماع إلى كل الأطراف المعنية، بما في ذلك المترجم.

يحق للمجلس إجراء التحقيقات التي يراها ضرورية، كما يمكنه تكليف أحد أعضائه بالقيام بذلك، كما أنه للمجلس وقف المترجم أو بيت الترجمة مؤقتاً عن مباشرة العمل حتى انتهاء محاكمتهم. وبعد النظر في الأدلة والشهادات، يتخذ المجلس قرارها بشأن العقوبة المناسبة، كما يتم إخطار المترجم رسمياً بالقرار، مع شرح الأسباب والإجراءات المتبعة. ويُمكن أن تُتاح للمترجم فرصة التظلم على القرار في حال اعتقد أنه تعرض للظلم.

تساعد هذه الإجراءات في الحفاظ على النزاهة والعدالة في التعامل مع المخالفات التأديبية، تشمل الجزاءات الإدارية على تطبيق عقوبات من قبيل الطرد أو تقليص الراتب أو الإنذار، وتتطلب هذه الإجراءات توفر التنظيمات المرتبطة بها كإجراءات الإستئناف والتحقيق الدقيق في الواقعة، علاوة على ذلك، يجب أن تتضمن هذه الجزاءات تشريعات وقوانين دقيقة تحدد الجرائم والعقوبات المناسبة لكل مخالفة، مع وجود إجراءات استئناف محددة وفعّالة للمترجمين.

يتوجب على الإدارة المختصة أن تخطر المترجم وبيت الترجمة، بحسب الأحوال، بأيّ شكوى تقدم ضده، للرد عليها خلال مدة لا تزيد على (15) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إخطاره، وتُعرض الشكوى على اللجنة مشفوعة برد المترجم أو بيت الترجمة، لتقرير ما تراه مناسباً بشأن حفظ الشكوى أو إحالتها إلى النيابة العامة لرفع ومباشرة الدعوى التأديبية أمام المجلس[43].

وفي الخطوة التالية ترفع الدعوى التأديبية أمام المجلس من النيابة العامة، بصحيفة تشتمل على المخالفات والأدلة المؤيدة لها، وللمجلس أن يجري ما يراه لازماً من التحقيقات، وله أن يندب أحد أعضائه للقيام بذلك، ومن صلاحية المجلس عندئذ القيام بوقف المترجم أو بيت الترجمة مؤقتاً عن مباشرة العمل حتى انتهاء محاكمتهم[44].

في حال رفع الدعوى ضد المترجم أو بيت الترجمة فإنه يتوجب على كافة الجهات القضائية المختصة في الدولة إخطار الإدارة المختصة بالدعاوى الجزائية التي تقام ضد المترجمين وبيوت الترجمة، وبالأحكام التي تصدر ضد أي منهم خلال مدة لا تزيد على خمسة أيام عمل من تاريخ قيد الدعاوى أو صدور الأحكام، بحسب الأحوال، وذلك فيما يتعلق بممارسة أعمال الترجمة أو الجرائم الماسة بالشرف أو الأمانة[45].

## المطلب الثاني

## انقضاء الدعوى التأديبية

تتنوع أسباب انقضاء الدعوى التأديبية في التشريعات الإماراتية وسوف نبحث فيها ونجد فيما إذا كانت تنطبق على حالتنا وهي المترجم.

**أولا:** بصدور الحكم في الدعوى: ولقد أوجب المشرع الاماراتي أن يصدر الحكم في الدعوى التأديبية مشتملاً على الأسباب التي بُني عليها، وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية[46].

وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا على أنه يجب أن يتضمن القرار التأديبي ذكر الوقائع والأدلة والتهم التي استند إليها القاضي في إصدار حكمه بشكل واضح ودقيق. فإذا أصدرت المحكمة القرار التأديبي دون توضيح الأسباب والوقائع التي استندت إليها، يعتبر القرار مخالفاً للقانون ويجب إلغاؤه، مع براءة الموظف من المخالفات التأديبية المنسوبة إليه [47].

وتطبيقاً لما سبق، قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم مشروعية أحد القرارات الإدارية لعدم ذكر أسبابه في الحكم التالي: "لقد حظر المشرع توقيع عقوبة على الموظف إلا بعد إجراء تحقيق كتابي معه، حيث يتم سماع أقواله وتحقيق دفاعه. وأوجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً. وفي القضية الحالية، تم اتخاذ القرار بناءً على أن الطاعنة نسبت إلى المطعون ضدها مخالفة الجمع بين وظيفتين دون علمها، ولم يتم إحالتها إلى لجنة التأديب المنصوص عليها في المادة (72) من لائحة شؤون الموظفين. كما تم إصدار قرار رقم 26 لسنة 2006 بفصل المطعون ضدها من الخدمة تأديبياً اعتباراً من 2006/11/06، دون بيان الأسباب كما يقتضي القانون في المادة (68) من اللائحة. وهذه مخالفة جوهرية تجعل القرار غير مشروع ويؤدي إلى بطلانه. وقد كان

ما ورد في الحكم المطعون فيه مستنداً إلى أساس قانوني ثابت في الأوراق ويكفي لدعمه". [48].

**ثانيا:** التقادم: كونه لا تسمع الدعوى المتعلقة بالقرارات الادارية الصادرة بتطبيق أحكام القانون ولائحته التنظيمية بعد مرور ستين يوماً من تاريخ العلم اليقيني بالقرار[49].

**ثالثا:** السقوط: حيث تسقط المخالفة الإدارية لأحد الأسباب الأتية:

أ. بوفاة الموظف أو بعد مرور سنتين من تاريخ ارتكاب المخالفة. وتنقطع هذه المدة باتخاذ أي إجراء من قبل السلطة المختصة، وتبدأ فترة جديدة من تاريخ اتخاذ آخر إجراء بشأن المخالفة. وفي حالة تعدد المخالفات التي ارتكبها الموظف، تُحسب المدة لكل مخالفة على حدة. أما إذا كان هناك عدة موظفين متهمين بارتكاب نفس المخالفة، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يؤدي إلى انقطاعها بالنسبة للباقين، وذلك إذا قررت اللجنة الطبية المختصة ذلك..

ب. أيضاً في حال إصابة الموظف بعجز يتعذر معه إتخاذ إجراءات التحقيق معه وفقاً للقانون.

ت. وأخيرًا، إذا لم تقم السلطة المختصة باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة خلال عشرة أيام عمل من تاريخ اكتشاف المخالفة[50].

أما في حال الدعوى الجزائية فإنها تنقضي بوفاة المتهم أو بصدور حكم بات فيها أو بصدور أمر جزائي نهائي أو بالصلح أو بالتنازل عنها ممن له حق فيه أو بالعفو الشامل أو إلغاء القانون الذي يُعاقب على الفعل[51].

## الخاتمة

## Conclusion

يعد نظام الجزاءات التأديبية للمترجمين جزءًا أساسيًا من الإطار التنظيمي الذي يحافظ على جودة مهنة الترجمة القانونية. إن فرض الجزاءات يهدف إلى ضمان تقديم ترجمات دقيقة وموثوقة، وبالتالي حماية حقوق الأطراف القانونية وضمان العدالة. رغم أن الجزاءات تعتبر ضرورية للحفاظ على النظام، إلا أن النظام التأديبي يجب أن يتسم بالتوازن بين التشدد والمرونة لضمان التحسين المستمر للمترجمين وحمايتهم من الأضرار المهنية.

**أولا: النتائج:**

1. تناول المشرع الإماراتي النظام القانوني للمترجمين في العديد من التشريعات وإن كانت تحتاج إلى توضيح في الكثير من الأمور كإجراءات الشكوى على المترجم في حالة ارتكابه المخالفة.
2. المخالفة التأديبية لا تنطبق عليها قاعدة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني"، إذ أنها لا تكون محددة بشكل دقيق. لذلك، قام المشرع بتحديد العقوبات التأديبية التي يمكن فرضها على الموظف الذي يثبت ارتكابه مخالفة تأديبية. ومع ذلك، في النظام القانوني الإماراتي، لا يُعتبر المترجم القانوني موظفًا حكوميًا، بل يتم الاستعانة به من خارج الهيكل القضائي شريطة أن يكون حاصلاً على الترخيص المطلوب.
3. تتخذ الجزاءات المفروضة على المترجم الشكل الإداري البحت كالشطب ووقف الترخيص، ولم تشمل أية غرامات مالية وإنما ترك فيها التعويض عن مخالفاتهم للقواعد العامة في القانون. وهنا يجب بحث مدى مساهمة الغرامات المالية - في حال فرضها- في ردع المترجم عن مخالفته للقانون.

**ثانياً: التوصيات:**

خلص الباحث إلى بعض التوصيات والحلول المقترحة لتحسين نظام الجزاءات التأديبية الخاصة بالمترجمين:

1. **تطوير إطار قانوني شامل**

- **تحديث القوانين**: مراجعة وتحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالترجمة القانونية لتشمل جوانب جديدة ومتطلبات معاصرة.
- **تحديد المسؤوليات:** توضيح المسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق المترجمين القانونيين بشكل مفصل.

2. **توفير التدريب والتأهيل**

- **برامج تدريبية:** تنظيم دورات تدريبية مستمرة للمترجمين حول المعايير القانونية والأخلاقية المطلوبة في عملهم.
- **شهادات معتمدة**: تقديم شهادات معتمدة للمترجمين القانونيين بعد اجتيازهم برامج تدريبية متخصصة.

3. **تعزيز الشفافية والمساءلة**

- **نشر التقارير:** إصدار تقارير دورية حول حالات المخالفات التأديبية ونتائجها لتعزيز الشفافية.
- **آليات الشكوى**: إنشاء آليات فعالة لتقديم الشكاوى حول المترجمين غير الملتزمين بالمعايير مع توفير آليات واضحة وسريعة لإستئناف القرارات التأديبية. مع ضمان حق المترجمين في الدفاع عن أنفسهم خلال إجراءات الإستئناف.

4. **إنشاء لجان مستقلة للتأديب**

- **تشكيل لجان متخصصة** :إنشاء لجان تأديبية مستقلة للنظر في المخالفات، مع ضمان وجود ممثلين عن المترجمين.
- **ضمان الحيادية**: التأكد من أن هذه اللجان تعمل بشكل موضوعي وعادل.

5. **تحسين آليات الاستئناف**

- **تطوير إجراءات الإستئناف**: توفير آليات واضحة وسريعة لإستئناف القرارات التأديبية.
- **الحق في الدفاع:** ضمان حق المترجمين في الدفاع عن أنفسهم خلال إجراءات الإستئناف.

6. **تشجيع الممارسات الأخلاقية**

- **تعزيز الأخلاقيات المهنية:** تطوير مدونات سلوك وأخلاقيات للمترجمين القانونيين لتعزيز الإلتزام بالمعايير المهنية.

7. **توعية المجتمع القانوني**

- **حملات توعية**: تنظيم حملات توعية حول أهمية دور المترجم القانوني والتحديات التي تواجههم.
- **تعاون بين الجهات**: تعزيز التعاون بين الهيئات القانونية والمترجمين لتحسين جودة الترجمة.

**8. تقييم دوري**

- **تقييم النظام التأديبي**: إجراء تقييم دوري لنظام الجزاءات التأديبية لضمان فعاليته واستجابته لمتغيرات السوق.

هذه التوصيات تهدف إلى تعزيز المسؤولية التأديبية للمترجمين القانونيين وتحسين جودة العمل في هذا المجال الحيوي.

أ. تطوير لوائح واضحة: وضع لوائح تفصيلية تحدد المخالفات والجزاءات المقابلة لها، لضمان وضوح الحقوق والواجبات.

ب. تدريب المترجمين: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمترجمين حول المعايير الأخلاقية والمهنية لتقليل المخالفات.

ت. إنشاء لجنة مستقلة: تشكيل لجنة تأديبية مستقلة تضم ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية لضمان العدالة والشفافية في معالجة المخالفات.

ث. تعزيز الشفافية: نشر تقارير دورية عن الحالات التأديبية والقرارات المتخذة لتعزيز الثقة في النظام التأديبي.

ج. توفير آلية الإستئناف: إنشاء آلية واضحة لإستئناف القرارات التأديبية، تتيح للمترجمين فرصة الدفاع عن أنفسهم.

ح. التحفيز الإيجابي: بالإضافة إلى الجزاءات، يمكن تقديم مكافآت للمترجمين الذين يظهرون أداءً ممتازاً وإلتزاماً بالمعايير.

خ. تعزيز التواصل: إنشاء قنوات تواصل فعالة بين المترجمين والجهات المعنية لمعالجة الشكاوى والملاحظات بشكل سريع

د. تقييم دوري: إجراء تقييم دوري للنظام التأديبي واستقصاء آراء المترجمين حول فعالية الإجراءات المتبعة.

هذه التوصيات تهدف إلى تحسين بيئة العمل للمترجمين وضمان تنفيذ العدالة التأديبية بشكل فعال.

1) التحديات والمشكلات المتعلقة بتطبيق الجزاءات التأديبية.
2) نقص القوانين والتشريعات المحددة.
3) ضرورة تحديث القوانين والتشريعات.
4) دور البحث العلمي في تطوير نظام الجزاءات التأديبية للمترجمين أمام المحاكم.

## الهوامش
## Endnotes

([1]) ابن منظور، " لسان العرب" ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مادة (ترج)، ص 426.
([2]) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت، لبنان، باب الميم 1994، ص 73.
([3]) إبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط2، القاهرة، ص 83.
([4]) أبو جمال قطب الإسلام نعماني نعماني، أبو جمال قطب الإسلام. الترجمة: ضرورة حضارية، شيتاغونغ: دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، م 6، 2006، ص 185.
([5]) حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، انكليزي-عربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003، ص702.
([6]) TRANSLATION definition and meaning | Collins English Dictionary (collinsdictionary.com)2024-11-05 آخر دخول .
([7]) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، الرباط 1989، ص155.
([8]) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي ،حديث رقم:6 ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى، 2002، ص9.
([9]) حسام الدين حنيش، مستقبل الترجمة القانونية في عصر العولمة، مجلة ريحان للنشر العلمي ، مركز فكر للدراسات والتطوير، العدد الحادي عشر 2021م ص141.
([10]) فهيمة أحمد علي القماري، أساسيات الترجمة القانونية، دراسة كيفية ترجمة البحوث والرسائل القانونية من الفرنسية إلى العربية، دار الكتب والدراسات العربية، مصر، 2019، ص20.
([11]) الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995، ص90 – 91.
([12]) العناني، محمد، مرشد المترجم، ط 3، لونجمان: الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 1995، ص308.
([13]) خان، أبو نعمان محمد عبد المنان، مذكرة علم الترجمة العربية الفورية، بنغلاديش، جامعة دكا، 1992، ص7.
([14]) محمد بن أحمد بن محمد عليش منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1409ه-1989م : 351/17
(16) Ayman Abu Saleh: Yleislääketieteen Erikoislääkäri, Auktorisoitu Kääntäjä ja Asioimistulkki - كيف تترجم؟ ! آخر دخول 2024/02/29.
([16]) الأمر رقم 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم – الترجمان الرسـمي لجمهورية الجزائر.
([17]) حسام الدين حنيش، مستقبل الترجمة القانونية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص141.
([18]) أيمن كمال السباعي، محاضرات في الترجمة القانونية، المدخل لصياغة وترجمة العقود، مصر، جمعية المترجمين واللغويين المصريين، 2008، ص5.
([19]) المرجع السابق، ص34.
([20]) Bocquet Claude, La traduction juridique : Fondement et méthode, Bruxelles : De boeck, 2008, p. 80.

([21]) Deborah Cao, Translating Law, USA:.Multilingual Matters Ltd, USA, 2007, p. 12.

([22]) هاجر حاوشين، إشكالية الترجمة القانونية وترجمة الإصطلاح في القانون التجاري الجزائري، إشكالية الترجمة القانونية وترجمة الاصطلاح في القانون التجاري الجزائريAleph – .

([23]) المادة رقم (1) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة.

([24]) حسام لطفي توفيق، أهمية الترجمة القانونية، بتاريخ 17 يوليو، 2019، مقالة حول مدى أهمية الترجمة القانونية - استشارات قانونية مجانية، تاريخ آخر زيارة (2025/2/15).

([25])عوض خيري، بسبب قلة الخبرة أو الإهمال أخطاء الترجمة تقود لنتائج سياسية واقتصادية ونفسية كارثية وتزهق أرواحاً بريئة، جريدة الامارات اليوم، العدد الصادر بتاريخ 09 يناير 2020. أخطاء الترجمة تقود لنتائج سياسية واقتصادية ونفسية كارثية وتزهق أرواحاً بريئة.

([26]) فيصل عقله شطناوي، علاقة الدعوى التأديبية بالدعوى الجزائية، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي، المجلد 19، العدد 6، 2004، ص273-301.

([27]) القرار رقم (65/61) مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا 953 / 1987، نقابة المحامين، عمان، ص272.

() [28]راشد محمد فحلي، النظام القانوني للجزاء التأديبي وضماناته في دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2015، ص13.

([29]) عبد الوهاب، البنداري، العقوبات التأديبية للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذوي الكادرات الخاصة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990، ص10.

() [30]انظر نص المادة (27) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة.

([31]) عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 96.

([32]) مهند نوح، التأديب الإداري، الموسوعة القانونية المتخصصة، هيئة الموسوعة العربية، المجلد الثاني، بطاقة الائتمان، الجرائم الواقعة على السلطة العامة، دمشق، سوريا، رقم الصفحة ضمن المجلد: 61.

([33]) مجموعة أحكام المحكمة الاتحادية، حكم المحكمة الاتحادية العليا والصادر في جلسة 17 يونيه 2001، في الطعن رقم 211 لسنة 21 ق.

([34]) محمد مختار عثمان، الجريمة التأديبية بين القانون الإداري وعلم الادارة العامة - دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص434.

([35]) بيت الترجمة: الشخص الإعتباري الخاص المرخص له بمزاولة مهنة الترجمة في الدولة والمقيد في الجدول، ويشمل ذلك بيوت الترجمة المحلية والدولية. المادة رقم (1) مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة.

([36]) المادة (27) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، مرجع سابق.

([37]) المادة 18 من المرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، مرجع سابق.

([38]) الإتحادية عليا في الطعنين رقمي 147 و 160 لسنة 2008، ق.ع نقض إداري، جلسة يوم الأحد الموافق 06/9115/ 2008.

([39]) المادة رقم 2 من مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، مرجع سابق.

([40]) مصطفى عفيفي، السلطة التأديبية بين الفاعلية والضمان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1981، ص 140.
([41]) عبد الله محمد محمود أرجمند، فلسفة الإجراءات التأديبية للعاملين بالخدمة المدنية، 1999 مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، ص56.
([42]) المادة رقم 22 من مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، مرجع سابق.
(43) المادة (21) عرض الشكوى على اللجنة من مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، مرجع سابق.
([44]) المادة (23) رفع الدعوى التأديبية والتحقيق فيها. المرسوم السابق.
([45]) المادة (15) الإخطار بالدعاوى الجزائية. المرسوم السابق.
([46]) المادة (26) الحكم في الدعوى التأديبية من مرسوم بقانون اتحادي رقم (22) لسنة 2022 في شأن تنظيم مهنة الترجمة، مرجع سابق.
([47]) آمنه شمل، الضمانات التأديبية للموظف العام،دراسة مقارنة وتطبيقية في دولة الامارات العربية، مكتبة الجامعة، الشارقة، ط1، ص 111.
([48]) الطعن رقم 96 لسنة 2008م، جلسة يوم الأحد الموافق 2008/04/27 م، شمل، آمنة، مرجع سابق، ص111 ومابعدها.
([49]) المادة (123) من اللائحة التنفيذية رقم(12) لسنة2021 لقانون الموارد البشرية رقم (6) لسنة 2015 وتعديلاته في امارة الشارقة.
([50]) المادة ( 108) من اللائحة التنغبذية لامارة الشارقة، المرجع السابق.
([51]) المادة 1/21 من مرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية.

## المصادر
## References


- **الكتب:**

❖ **المعاجم:**

I. إبراهيم أنيس وزملاؤه، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، 1392هـ، اسطنبول، المكتبة الإسلامية، الجزء الأول.

II. ابن منظور، " لسان العرب" ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف.

III. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، الرباط 1989.

IV. حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، انكليزي-عربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003.

V. مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت، لبنان، باب الميم 1994.

**المؤلفات العامة والمتخصصة:**

I. أبو جمال قطب الإسلام نعماني نعماني، أبو جمال قطب الإسلام. الترجمة: ضرورة حضارية، شيتاغونغ: دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، م 6، 2006.

II. أبو نعمان محمد عبد المنان خان، مذكرة علم الترجمة العربية الفورية، بنغلاديش، جامعة دكا، 1992.

III. آمنة شمل، الضمانات التأديبية للموظف العام: دراسة مقارنة وتطبيقية في دولة الامارات العربية المتحدة، مكتبة الجامعة، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2013.

IV. أيمن كمال السباعي، محاضرات في الترجمة القانونية، المدخل لصياغة وترجمة العقود، مصر، جمعية المترجمين واللغويين المصريين، 2008.

V. حسام الدين حنيش، مستقبل الترجمة القانونية في عصر العولمة، مجلة ريحان للنشر العلمي ، مركز فكر للدراسات والتطوير، العدد الحادي عشر 2021.

VI. راشد محمد فحلي، النظام القانوني للجزاء التأديبي وضماناته في دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2015.

VII. صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي ،حديث رقم:6، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى، 2002.

VIII. عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
IX. عبد الوهاب البنداري، العقوبات التأديبية للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذوي الكادرات الخاصة، دار الفكر العربي القاهرة، 1990.
X. فهيمة أحمد علي القماري، أساسيات الترجمة القانونية، دراسة كيفية ترجمة البحوث والرسائل القانونية من الفرنسية إلى العربية، دار الكتب والدراسات العربية، مصر، 2019.
XI. فيصل عقله شطناوي، علاقة الدعوى التأديبية بالدعوى الجزائية، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي، المجلد 19، العدد 6، 2004.
XII. محمد العناني، مرشد المترجم، ط 3، لونجمان، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 1995.
XIII. محمد بن أحمد بن محمد عليش منج الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1409ه-1989م : 351/17.
XIV. محمد عبدالعظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995.
XV. محمد عصفور، التأديب والعقاب في علاقات العمل، د.د.ن، القاهرة 1972.
XVI. محمد واصل و حسين بن علي الهلالي، الخبرة الفنية أمام القضاء، المكتب الفني، وزارة العدل، سلطنة عمان، مسقط، 2004.
XVII. مصطفى عفيفي، السلطة التأديبية بين الفاعلية والضمان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1981.
XVIII. مهند نوح، التأديب الاداري، الموسوعة القانونية المتخصصة، هيئة الموسوعة العربية، المجلد الثاني، بطاقة الائتمان ـ الجرائم الواقعة على السلطة العامة، دمشق، سوريا، د.ت.

**الرسائل العلمية:**

I. سلطان عبيد سالم، الراشدي، تأديب الموظف العام في النظام القانوني في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة الامارات العربية المتحدة، يناير 2019.
II. محمد مختار عثمان، الجريمة التأديبية بين القانون الإداري وعلم الادارة العامة دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة،1973.

**المجلات والدوريات:**

I. صالح عثمان عبد الملك، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد 10 العدد من 3-4 سنة 1986.

II. طه محمد سلمان الشيخلي، العلاقة بين الجزاءات الجنائية والجزاءات التأديبية، مجلة الحقوقي، ع3-4، 1978.

III. عبد الله محمد محمود أرجمند، فلسفة الإجراءات التأديبية للعاملين بالخدمة المدنية، 1999، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي.

IV. مريم أحمد خلفان الصندل، إلتزامات المترجم أمام المحاكم الاماراتية، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، جامعة المرقب، كلية القانون بالخمس، ليبيا، العدد ع1، 2017.

V. مهديد هجيره، حق المتهم في الإحاطة بالتهمة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 2، جامعة يحيى فارس في المدية، الجزائر، 2017.

**المواقع الالكترونية:**

I. ترجمة المصدر: عوض خيري عن «الميل أونلاين» و«نيويورك تايمز» بسبب قلة الخبرة أو الإهمال أخطاء الترجمة تقود لنتائج سياسية واقتصادية ونفسية كارثية وتزهق أرواحاً بريئة، جريدة الامارات اليوم، العدد الصادر بتاريخ 09 يناير 2020. أخطاء الترجمة تقود لنتائج سياسية واقتصادية ونفسية كارثية وتزهق أرواحاً بريئة.

II. توفيق حسام لطفي، أهمية الترجمة القانونية مقالة حول مدى أهمية الترجمة القانونية - استشارات قانونية مجانية.

III. هاجر حاوشين، إشكالية الترجمة القانونية وترجمة الإصطلاح في القانون التجاري الجزائري، إشكالية الترجمة القانونية وترجمة الاصطلاح في القانون التجاري الجزائري – Aleph

IV. TRANSLATION definition and meaning | Collins English Dictionary

V. Ayman Abu Saleh: Yleislääketieteen Erikoislääkäri, Auktorisoitu Kääntäjä ja Asioimistulkki - كيف تترجم؟!.

**مصادر أجنبية:**

I. Bocquet Claude, La traduction juridique : Fondement et méthode, Bruxelles: De boeck, 2008.

II. Deborah Cao, Translating Law, USA:.Multilingual Matters Ltd, USA, 2007.